حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

السنة الثالثة - العدد الثالث والاربعون - أغسطس ٢٠٠٩م - شعبان ١٤٣٠ هـ

الرياض - المملكة العربية السعودية

لم يحدث بعد

تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب صفوة باجنيد اجتماع يوم الاثنين ١٠/١٦/ ١٤٣٠هـ لاستعراض توصيات دراسة حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة والتي يقيمها المكتب لصالح الجمعية بتمويل من الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية «سدكو»

آخر خبر

وقعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وشركة طيبة القابضة ومركز مدارات للاستشارات التربوية والتعليمية بمقر الجمعية بجدة مؤخر اتفاقية دراسة بحثية عن ارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال وذلك للوقوف على أسباب ارتفاع هذه الحالات وتسليط الضوء على اثارها النفسية السيئة علي تربية الاطفال ونشأتهم.

ص٢ مدير عام السجون : معظم تظلمات السجناء مبالغ فيها وأبرزها تأخر محاكماتهم

ص٣ حقوق الإنسان ترصد مخالفات لعمل العمالة في ظروف مناخية صعبة وفي أجواء حارة

ص٤ إطلاق مشروع الحوار الأسري في كافة المناطق

ص١٢ المملكة .. الثالثة عربيا في معدلات الطلاق

خالد الفيصل: تطبيقنا لتعاليم ديننا أهم مفتاح لتطبيق حقوق الإنسان

الرياض . حقوق:

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، يتشرف صاحب السمو الملكى الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز صباح اليوم الخميس بغسل الكعبة المشرفة جرياً على العادة السنوية. وأوضحت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام أنه سيتم نقل مراسم غسل الكعبة المشرفة بواسطة البث المباشر عبر بوابة الحرمين الشريفين (www.gph.gov.sa) بحيث يمكن للمسلمين في جميع أنحاء العالم متابعة هذا الحدث الإسلامي. ويتم غسل الكعبة المشرفة من الداخل بماء زمزم المخلوط بماء الورد وطيب العود وذلك بتدليك جدرانها الداخلية بقطع القماش المبلل بهذا الخليط الذى يتم تحضيره منذ وقت مبكر من قبل الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوى الشريف. ويشارك في مراسم الغسيل عدد من المسؤولين وسفراء الدول الإسلامية وأعضاء السلك الدبلوماسي للدول الإسلامية المعتمدين لدى المملكة وسدنة بيت الله الحرام.من جهة أخرى أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ، ان الإسلام يحفظ للناس حقوقهم وهو دين الرحمة والسلام، وقال: إن تطبيقنا لتعاليم ديننا أهم مفتاح لتطبيق حقوق الإنسان .

واستعرض سموه لدى استقباله في مكتبه بجدة امس معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، المشاريع التنموية والاستراتيجيات التطويرية التي وضعت لمنطقة مكة المكرمة والتي اهتمت ببناء الإنسان وتنمية المكان للوصول إلى العالم الأول .

من جانبه شكر العيبان سموه على دعمه المتواصل للهيئة وخاصة في منطقة مكة المكرمة .

"حقوق الإنسان" تطالب الجهات الرقابية بحماية المستهلك

الرياض . حقوق:

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني الجهات الرقابية وعلى وجه الخصوص وزارة التجارة والبلديات وجمعية حماية المستهلك بتفعيل دورها الرقابي في مراقبة الأسعار في الأسواق وخاصة مع قرب دخول شهر رمضان المبارك من اجل حماية حقوق المستهلك، وأشار إلى أن الجمعية رصدت وتلقت بعض الشكاوى والتظلمات

المتعلقة بارتفاع تكلفة مستوى المعيشة والمبالغة في الأسعار وهذا يستدعي التدخل للحد من الاحتكار ورفع الأسعار من قبل بعض التجار ومقدمي الخدمات لما في ذلك من تأثير على حقوق المستهلكين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخول المنخفضة.

وأضاف أن موضوع نقص إعداد المراقبين للأسعار في الأسواق لدى الجهات الحكومية المعنية يمكن التغلب عليه من خلال تفعيل وإعلان رقم هاتف للمواطنين يتم من خلاله استقبال التبليغ عمن يقوم من التجار ومقدمي الخدمات برفع الأسعار وبعد التأكد من صحة التبليغ يتم تطبيق ما تنص عليه الأنظمة بشأنه.وبين د. القحطاني ان شعور بعض التجار والموردين ومقدمي الخدمات ان ليس هناك جهة تسأله عن أسباب رفع قيمة سلعته أو الخدمات التي يقدمها يدفعه إلى المبالغة في رفع الأسعار وهذا يتطلب وجود نظام لمعالجة كيفية السماح برفع الأسعار وعلى وجه الخصوص السلع الرئيسية.

وفد من جمعية حقوق الإنسان يتفقد سجون أبها

أبها- حقوق:

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير بزيارة إلى سجن أبها العام يوم السبت الموافق ١٤٢٠/٨/٣هـ، وقد كان في استقبال الوفد مدير السجن وعدد من منسوبيه . وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع إلى المسؤولين في الإدارة العامة للسجون في منطقة عسير قام بجولة تفقدية داخل عنابر السجن والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم وتدوين بعض الملاحظات وقد اطلع الوفد الزائر على الإعاشة والخدمات الطبية المقدمة للسجناء، وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة سجون المناطق.

نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان : ينبغي الاستعجال في إصدار نظام حماية المرأة والطفل من الإيذاء

حقوق . الرياض

أوضحة نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الجوهرة العنقري، أن الجمعية استقبلت عشرات من حالات العنف الأسري للأطفال والنساء وغيرهم مع ازدياد بروز ظاهرة العنف الأسري والابتزاز، ما يستدعي إصدار نظام حماية المرأة والطفل من الإيذاء الذي ترك تحديد العقوبات للمحكمة، لافتة إلى أنه لا بد من إنشاء محاكم أسرية. وذكرت نائب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن حملة غصون الرحمة التي تبنتها الجمعية مع برنامج الأمان الأسري للتوعية بالعنف ضد الأطفال والنساء ستنطلق نهاية شهر شوال المقبل، ولفتت إلى أن الحملة توقفت في السابق لعدم وجود رعاة، إذ من المقرر أن تستمر لمدة ستة أشهر في حالة قوية ومكتملة الجوانب والخطوات لتعم الفائدة على الجميع.يذكر أن مجلس الوزراء وافق على نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص أخيرا، وتشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان تضم عضويتها وزارات الداخلية، والخارجية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى العمل والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان.وحظر النظام الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه أو استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال سلطة أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي. وحظر أيضا العمل أو الخدمة قسرا أو التسول أو الاسترقاق

أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه. ويعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام.

مدير السجون : معظم تظلمات السجناء مبالغ فيها وأبرزها تأخر محاكماتهم

أكد مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي عزم إدارته على توديع المباني المستأجرة لسجون التوقيف بالمحافظات وغيرها واستبدالها بمبان حكومية، ضمن خطتها لرفع الطاقة الاستيعابية للسجون خلال أقل من سنتين، حيث سيتم الانتهاء خلالها من إنشاء ٧ إصلاحيات في مختلف المناطق.

وقال الحارثي في حديثة لصحيفة الوطن السعودية: إن معظم تظلمات وشكاوى نزلاء ونزيلات السجون لدى منظمتي حقوق الإنسان بالمملكة تركز على تأخر البت في محاكماتهم، مستدركا بقوله "إن بعض التظلمات لا تكون حقيقية، بقدر ما يكون فيها شيء من المبالغة"، مشيرا إلى علم الهيئة والجمعية بذلك.

وبشأن ما يمكن أن ينتج عن تلك التظلمات والشكاوى من إثارة لأعمال شغب داخل السجون، أوضح الحارثي أن التجاوزات التي تحدث داخل السجون ناتجة عن التكدس

لعدم تناسب الطاقة الاستيعابية للمباني مع أعداد النزلاء.

وجاء تصريح الحارثي، على خلفية معاناة عدد من سجون المحكومين والموقوفين من التكدس نتيجة عدم استيعاب طاقتها الاستيعابية لأعداد السجناء الموقوفين والمحكومين، والتي رصدتها جمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان خلال جولاتهما على السجون.

فيما أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن نيتها لإعداد تقرير بما تم رصده في جولاتها الأخيرة في سجون عسير متضمنا السلبيات والإيجابيات، تمهيدا لمخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم في حال تطلب الأمر ذلك.

فيما أكد مدير عام السجون أن تشغيل الإصلاحيات السبع التي يجري العمل على الإجراءات الأولية لإنشائها، إلى جانب استبدال المباني المستأجرة لسجون التوقيف بالحكومية سيعمل على علاج مشكلة التكدس وبحسب ما يقوله الحارثي فإن إدارته تعمل على تلافي ما يمكن علاجه من ملاحظات؛ انطلاقا من دورها الإصلاحي، حتى من قبل جولات هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وفق الإمكانات المتاحة للسجون وفي كل الظروف، واصفا "السجون" بأنها الجهة الأولى لحقوق الإنسان.

الجدير بالذكر أنه صدرت عدة توجيهات من قبل أمراء المناطق والقيادات العليا في وزارة العدل، بإعطاء السجين الأولوية في المحاكمات.

جمعية حقوق الإنسان تزور سجن أحد رفيدة

أبها – حقوق

زار وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير سجن أحد رفيدة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٨/٦هـ وكان في استقبال الوفد الزائر مدير السجن وعدد من المنسوبين. وتبادل الوفد وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع لملاحظاتهم ومعرفة الطاقة الاستيعابية للسجن، ومن ثم قام بجولة تفقدية داخل عنابر السجن للالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم وتدوين بعض الملاحظات، وقد اطلع الوفد الزائر على الإعاشة المقدمة للسجناء وسوف يعد تقريرا بما تم رصده يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر ، وقد شارك في هذه الزيارة كل من أعضاء الجمعية الدكتور محمد آل مزهر، الدكتور علي الشعبي، الدكتور منصور القحطاني، محمد العابسي، إضافة إلى الباحث القانوني في الجمعية سعيد آل مستور. وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة سجون المناطق.

حقوق الإنسان ترصد مخالفات لعمل العمالة في ظروف مناخية صعبة وفي أجواء حارة

الرياض - حقوق:

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عددا من الحالات المخالفة لعمل العمالة الوافدة في ظروف مناخية صعبة، وفي أجواء حارة، وقال مصدر في الجمعية إنهم يتابعون الأمر باهتمام متزايد لما فيه من تعد واضح على حقوق الإنسان وحقوق العمالة؛ بسبب دفعها للعمل في أوقات غير مناسبة. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، إجراء دراسات على عدد من القضايا المهمة الممولة من جهات كثيرة أبرزها قضية الحق في العيش في بيئة سليمة، ودراسة أخرى تتعلق بالعنف الأسري وخصوصا ضد الأطفال. وكانت وزارة العمل أعلنت بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ أنها أعدت مشروعا يتضمن قواعد الحماية والسلامة والصحة المهنية وإجراءاتها ومستوياتها، تنفيذا للمادة ١٢١ من نظام العمل التي يتوجب على صاحب العمل حفظ منشأته في حالة صحية ونظيفة، وفق قواعد يحددها وزير العمل، ومن ضمنها مشروع جديد يقضي بتنظيم العمل في ساعات الظهيرة في الأماكن المكشوفة؛ لحماية العمال السعوديين والعمالة الوافدة من التعرض لحرارة أشعة الشمس التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة لكثير من العمال الذين يعملون في بيئة غير آمنة. وتشير المادة ٢٢١ من نظام العمل بأن يتخذ كل صاحب عمل الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل وتلزمه بتوفير هذه الحماية مجانا دون تحميل العمالة أية أعباء مالية أو اقتطاع أي مبالغ من أجورهم مقابلها.

حقوق الإنسان بعسير تزور سجن خميس مشيط

أبها - حقوق

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير السبت ١٤٣٠/٨/١٠هـ بزيارة إلى سجن خميس مشيط.. وقد كان في استقبال الوفد الزائر مدير السجن وعدد من المسؤولين في السجن، وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع إلى المسؤولين فيه قام بجولة تفقدية داخل العنابر والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم وتدوين بعض الملاحظات، وقد اطلع الوفد الزائر على الإعاشة والخدمات الطبية المقدمة للسجناء، وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر.. وتأتي هذه الزيارة ضمن جولة الوفد على سجون منطقة عسير. هذا وقد ضم الوفد كلاً من الدكتور علي الشعيبي والدكتور منصور القحطاني والأستاذ محمد العابسي والأستاذ محمد بن معتق والباحث القانوني الأستاذ سعيد المستور.

الكشف عن قضايا بيئية في جدة ومهد الذهب والشرقية

الرياض - حقوق:

كشف نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أن هناك قضايا كثيرة في عدة مناطق مثل جدة ومهد الذهب والمنطقة الشرقية بما يتعلق بالمصانع وآثارها على الصحة. وقال إن لدى الجمعية ملفا متكاملا عن جوانب كثيرة من التلوث والتجاوزات البيئية من قضايا سابقة تدخلت الجمعية في كثير منها. واستبعد أن يكون اللقاء الموسع الذي يجري التحضير له ويعقد قريبا ويضم جميع الأطراف المعنية بقضايا البيئة في المملكة، تحركا من الجمعية لفتح ملف البيئة بشكل موسع فقط نتيجة ما أثارته قضية الفتاة التي غرقت في جدة وما سببته من إثارة قضية تلوث مياه بحر جدة وتقاذف الاتهامات بين أمانة جدة ومصلحة المياه. وأفاد أن اللقاء سيدرس مع المختصين قضايا البيئة عبر ملف متكامل، وستتم مخاطبة الجهات المعنية بالنتائج. وأضاف الخثلان أن الحق في البيئة السليمة من أهم الركائز الأساسية التي تهتم بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بما تحمله من مؤشرات لحياة كريمة في كل مناطق المملكة.

مقال

عمال بلا أجور!

تتشر الصحف من حين لآخر أخبار توقف عمال صيانة ونظافة عن العمل لتأخر صرف رواتبهم من قبل كفلائهم المقاولين، أغلب هؤلاء من العمالة متدنية الأجور وشبه الأمية، وقد توقف مؤخرا عن العمل حوالى مائتي عامل يعملون في صيانة مستشفيات في نجران بسبب عدم استلام رواتبهم لمدة ستة أشهر أو قريبا من ذلك، وفي الخبر الذي نشرته الصحف من عدة أيام شكوى من سوء أحوالهم وأن المقاول كفيلهم يستقطع منهم رسوم تجديد الإقامة ويسكنهم كل ستة أشخاص وأكثر في غرفة واحدة... إلخ، وهذه بلا شك حالة مزرية جدا وغير إنسانية لا يليق حدوثها في بلادنا المعروفة بإنسانيتها، لكن مع الأسف توجد فئات مستغلة تستغل العمال الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة ومنهم بعض مقاولي الصيانة والنظافة، وقد سبق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التدخل لحل مثل هذه الإشكاليات المزرية، بعض هؤلاء المقاولين يتورطون في تعهدات بأسعار متدنية غير مدروسة فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم ومنها أجور العمالة، وبعضهم يتحايل لتحقيق أرباح هي السحت بعينه لأنها استغلال للأجير الضعيف، لقد صدرت قوانين مشددة لمنع هذا الظلم والاسترقاق الجديد للإنسان، وواجب إمارات المناطق التشدد في تطبيق تلك القوانين ومعاقبة كل مقاول لا يدفع أجور عماله في وقتها المعلوم، إن عمالا دون استلام أجورهم يعني دفعهم لجرائم السرقة وإلا فمن أين يأكلون؟ كذلك واجب وزارة الصحة وفروعها الاهتمام بذلك ومراقبة المقاولين المتعهدين بأعمال المستشفيات حتى لا يتراكم التأخير فيصير أشهرا.

إن الحزم والشدة في هذا الخصوص فرض واجب، بل وهنا تكون قضايا الحسبة لرفع الظلم لا لجلب الشهرة.

عبدالله أبو السمح

إطلاق مشروع الحوار الأسري في كافة المناطق

الرياض - حقوق:

وجه خادم الحرمين الشريفين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بالعمل على تبني نشر ثقافة الحوار الأسري في جميع مناطق المملكة. أعلن ذلك مدير الدراسات والنشر في المركز محمد بن عبد الله الشويعر، مؤكدا أن هذا المشروع الطموح يعتمد على تدريب أفراد الأسرة على الحوار، وكانت بداية انطلاقته من الأحساء لتميزها بوجود مراكز للتنمية الأسرية والاجتماعية الناجحة.

وقال: إن المركز لديه ٨٠٠ مدربة ومدرب في مجال مهارات الاتصال والحوار، دربوا ٨٠ ألف شخص من أجل ترسيخ ثقافة الحوار وتحويله إلى سلوك ممارس، حيث أدى فقدان الحوار عند بعض الأسر لمشاكل عديدة وانحرافات سلوكية كثيرة، وخلافات زوجية حادة وعنف أسري وطلاق وجرائم.

وأوضح أن المركز عقد شراكة مع مؤسسات تربوية وتعليمية، ومع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجامعة الأميرة نورة؛ لتزويد هذه الجهات بالحقائب التدريبية لتنفيذها.

من جهته بين مستشار المركز الدكتور فهد بن سلطان السلطان أن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني نظم منذ تأسيسه ٧ لقاءات وطنية تناولت الوحدة الوطنية والغلو والتطرف وقضايا المرأة والشباب وكيفية التعامل مع الثقافات الأخرى.

رئيس الهيئة: النائب الثاني يؤسس لمنهج حق المواطن في حماية غذائه ودوائه

الرفع بالنظام السعودي للغذاء والسجن والغرامة المشددان للمخالفين

أكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور محمد الكنهل، أن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وجه خلال لقائه رئيس وأعضاء الهيئة أمس الأول، بأجندة عمل للهيئة في الفترة المقبلة. واضاف إن أجندة العمل الرئيسة تتمثل في ضرورة إعطاء المواطن حقه بالاطلاع على جهود الدولة في حماية غذائه ودوائه، مبينا أن النائب الثاني أكد على «حق المواطن في أن يعلم ويطلع على إجراءات الدولة في حماية غذائه ودوائه ووجود جهة يعتمد عليها والرجوع والركون إليها». وأوضح الكنهل أن الهيئة تلقت وعدا من النائب الثاني بتخصيص رقم ثلاثي (شبيه بأرقام الشرطة والدفاع المدني والهلال الأحمر)، بحيث يسهل على المواطن التواصل مع الهيئة والإبلاغ بما يشكل ضررا على غذائه ودوائه. وركز الكنهل على أن الأمير نايف كرس مفهوم الأمن الغذائي والدوائي في منظومة الأمن الشامل في حديثه لأعضاء الهيئة، مستندا في ذلك إلى أسس علمية ومهنية. وكان النائب الثاني قد شدد أمس الأول على أهمية الأمن الغذائي والدوائي باعتباره لا يقل أهمية عن الأمن بمفهومه العام، وأن الأمن الغذائي والدوائي يدخل في منظومة الأمن بمفهومة الشامل. وهنا اعتبر الكنهل المساس بالغذاء والدواء له أوجه عديدة، من بينها الغش بقصد تحقيق الربح. كما ينضوي في نطاقه الإرهاب الحيوي المعروف باسم Bio Terrorism ويقصد به الإيذاء، إذ يمكن استخدامه كأداة ناقلة لإحداث ضرر في مجموعة سكانية من خلال نشر الأمراض المعدية أو مواد كيماوية تسبب أمراضا مختلفة. وكشف الكنهل عن أن الهيئة رفعت مشروع النظام السعودي للغذاء إلى الجهات المختصة، وهو نظام سيشكل إضافة مهمة للأمن الغذائي في المملكة، إذ سيتضمن النواحي والنسب الفنية لشروط الغذاء وتجانسه مع الأنظمة والمواصفات السعودية والدولية، إضافة إلى بنود العقوبات، وهي عقوبات ستكون مغلظة لأول مرة، إذ تشمل السجن و الغرامة المالية التي تصل إلى أكثر من عشرة ملايين ريال لمن تثبت مسؤوليتهم في ضرر دواء وغذاء المواطن.

وزاد الكنهل أن النظام سيتضمن لأول مرة مسؤولية المصنع الدولي والمستورد المحلي في سحب المنتجات من الأسواق في حال ثبوت ضررها على المستهلك، وإعطائه مهلة من الوقت لسحب تلك المنتجات.

مقترحات "جديدة" لحل أزمة السكن بالسعودية

المملكة الأقل "عالمياً" في تملك مواطنيها مساكن خاصة

الرياض - حقوق:

فشلت كل النقاشات والمداولات والدراسات في إيجاد حل «حقيقي» لأزمة السكن في السعودية، لتبقى المشكلة قائمة حتى إشعار آخر، أو حتى يصدر قرار، يرفع من نسبة تملك السعوديين للمنازل الخاصة، وهي النسبة الأقل في العالم بحسب اختصاصيين.

اقتراحات حل الأزمة تطرح كل يوم، وتتباين فيها آراء العقاريين والمختصين والباحثين والاقتصاديين، الذين أجمعوا على ان قطاع العقار في حاجة إلى تنظيم الأوراق المبعثرة، وإعادة تحديد الأولويات.. وهنا نرصد الجديد من الآراء وننقلها كما هي.

في البداية، اعتبر الدكتور محمد القحطاني استاذ الاقتصاد بمعهد الدراسات الدبلوماسية ،المملكة من أقل الدول على مستوى العالم في تملك المواطنين للمنازل، مشيرا إلى ان عدة أسباب تقف وراء هذا الأمر، أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي بصورة كبيرة وذلك لتحكم فئة معينة في الأراضي الخام حيث أصبحت الأراضي مخزنا للقيمة عوضاً عن الاستثمار في المشروعات، حيث يرتفع سعرها مع مرور الوقت فضلا عن أن أصحاب الأراضي لا يقومون بدفع الزكاة في كل عام، مضيفاً سبباً آخر، وهو تكاليف البناء وعدم الاستفادة من طرق البناء عبر الزمن حيث يشكل بناء منزل في الوقت الحالي تكاليف كبيرة، حيث لا يتم استخدام الهندسة القيمية في البناء و كذلك عدم معرفة بناء المنازل الأقتصادية، الى جانب ضعف العائدات المادية حيث تعتمد بعض العوائل على دخل واحد فقط.

وبين أن الوضع الحالي تشير فيه الإحصائيات إلى أن ٣٠ بالمائة من دخل الأسرة يتوجه إلى الإيجار، مؤكدا أن تأمين منازل للمواطنين شيء مهم، وهي تتطلب وضع الضوابط والإجراءات للحد من هذه المشكلة، إلا انه حتى الآن لم توضع إجراءات وضوابط لهذه المعضلة.

وأضاف القحطاني: الضوابط الاقتصادية على مفترق الطرق إما يتم حماية المستثمرين وجعلهم يعملون كما يشاءون أو أن يتم النظر إلى امتلاك الأسر للمنازل كهدف استراتيجي، وبالتالي، يجب وضع الإجراءات والضوابط لتحقيق هذا الهدف مثل ضبط الأسعار وعدم التلاعب في قيمة الأراضي الخام، و أشار إلى أنه خلال الخمس السنوات القادمة يصل ما تخصصه الأسر للإيجار إلى ٥٠ بالمائة.

ضريبة جديدة

ودعا القحطاني إلى وضع ضريبة على الأراضي الخام تحت مسمى الزكاة أو غيرها، حيث يتم منح أصحاب الأراضي مهلة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك يطلب منهم دفع زكاة عن الأراضي الخام التي ما تزال لديهم، ونوه إلى ان هذا المشروع طرح في مجلس الشورى، ولكن أصحاب العقار استطاعوا أن يحبطوه، وذلك لأن مثل هذا القرار سوف يحرض الأشخاص إلى عدم امتلاك الأراضي الخام لفترة طويلة ويدفعهم إلى التخلص منها، وبذلك سوف يسهم هذا إلى انخفاض أسعار الأراضي الخام، و كذلك يجب أن يتم وضع ضوابط واشتراطات لبناء منازل اقتصادية، مشيرا الى ان هناك مبادرات شخصية في هذا المجال، ولكنها محدودة ويجب أن تتبناها الدولة، مثل صندوق التنمية العقارية.

وذكر ان كثيرا من المنازل التي تم بناؤها في الفترة الماضية لم تنطبق عليها الشروط أو «صديقة للبيئة» أو محافظة على الطاقة، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم يتم ضبط أسعار الإيجارات والمنازل، حيث توجد حالياً شركات عقارية محدودة، تتحكم في الأسعار، ولا أعتقد أن هيئة الاسكان العامة وضعت ضوابط ذات البعد الاستراتيجي للسنوات الأربع القادمة حيث ترفع نسبة تملك المنازل للمواطنين إلى ٥٠ بالمائة حيث تشير الإحصائيات إلى أن النسبة في بعض دول الخليج تصل إلى٩٠ بالمائة من تلك الدول يمتلكون منازل خاصة بهم.

اسكان المتقاعدين

من جانبه قال الدكتور علي السلطان نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين إن المتقاعدين تعد مشكلتهم كبيرة في تملكهم للمنازل أو سكن خاص بهم حيث أن نسبة تملكهم ٤٠ بالمائة، ولا يستطيعون أن يمتلكوا منازل لهم.

وأوضح أن المؤسسة العامة للتقاعد تسعى للحصول على أراض حكومية على أطراف المدن وبنائها وتمويلها من صندوق المتقاعدين، ووضع نظام لتسهيل المتقاعدين لتملك تلك المنازل عن طريق التأجير المنتهي بالتمليك.

وأضاف الدكتور السلطان : أنه رغم إعلان قيام هيئة عامة للإسكان، فنحن في الجمعية الوطنية للمتقاعدين حتى الآن، لا نعلم ما هو وضع المتقاعدين في الخطط التي ستقدمها الهيئة، موضحاً أن هناك آثارا اجتماعية خطرة لم يتم التطرق إليها، تتعلق بأبناء المتقاعدين وتنقلهم من مكان إلى آخر، وهي تسبب مشكلة اجتماعية ونفسية على هؤلاء الأبناء، حيث في حالة انتقال الطالب من مدرسة إلى أخرى وترك أصدقائه والتعرف على أصدقاء آخرين، يسبب هذا مشاكل نفسية للطالب، حيث هناك شريحة من المتقاعدين، يحالون للتقاعد، وهم في عقد الأربعينات وأطفالهم ما يزالون في المراحل الإبتدائية أو المتوسطة.

ويرى السلطان أن مثل هذه المشاكل الإجتماعية قد تسبب خللا حيث تنمو الضغينة على كل من هم أفضل منهم وتكون النتيجة تضرر المجتمع.

مسئولية مشتركة

ويعلن حمد الشويعر عضو اللجنة العقارية بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض أن القضية مشتركة، تقع على عاتق القطاع العام والقطاع الخاص.

حيث يجب على القطاع العام أن يسهل الأنظمة أمام المستثمر، ويجب أن يكون هناك أنظمة تشجع المستثمر في الدخول في مجال الإسكان.

وأضاف: حتى الآن ليس هناك نظام يحكم العلاقة بين صاحب العقار و المستأجر، ولا يوجد عقد موحد، وليس هناك آلية لاستخراج المستأجر المتأخر عن السداد، وجميع هذه من المعوقات التي تحد من دخول المستثمر إلى سوق الإسكان.

ورأى الشويعر أن وجود هيئة عامة للإسكان لم توجد من أجل وضع حلول لأزمة الإسكان في المملكة بالكامل، حيث كان التركيز على الإسكان الشعبي لذوي الدخل المحدود.

مخططات سكنية

من جانبه قال الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والناطق الرسمي باسم الجمعية: «هناك أزمة حقيقية في الإسكان في ظل وجود نسبة كبيرة ممن يمتلكون منازل خاصة بهم، والأقلية هم من يمتلكون منازل خاصة بهم، حيث يضطر البعض للسكن في بيوت شعبية وقد اثبتت الدراسات ذلك حيث لا تكون مناسبة للسكن في المقام الأول.

وأشار إلى ان الجمعية أقامت ندوة شارك فيها الهيئة العامة للإسكان و الجمعية السعودية للعقار و كذلك القطاع الخاص وقد تم الرفع إلى المقام السامي عدد من التوصيات بشأن حل أزمة الإسكان منها ضرورة توفير مخططات سكنية و تمكين المواطنين من بناء مساكن لهم وكذلك دعم هيئة العامة للإسكان.

وأوضح أن المشكلة التي تواجهها هيئة العامة للإسكان، تتمثل في وجود قرار صادر يقضي بأن الأراضي الحكومية التي تتبع البلديات في مناطق المملكة، يفترض أن يتم احالتها للهيئة العامة للإسكان من أجل أن تقيم عليها مشاريع إسكانية، ولكن بعض بلديات المناطق لم تسلم الهيئة العامة للإسكان تلك الأراضي.

تتويج خادم الحرمين بجائزة ليخ فاليسا اعترافاً بإنجازاته في المجال الخيري والإنساني

المملكة أولت قضايا حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً من منطلق التزامها بتطبيق الشريعة

الرياض . حقوق:

أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على المستويين المحلي والدولي مع مراعاة خصوصية المجتمعات واحترام تعاليم الدين.

وحظيت جهود وإسهامات المملكة في حماية حقوق الإنسان بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية توج ذلك بفوز المملكة بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م.

وانطلقت جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته في مراحل حياته وفي سبيل ذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان .. بالإضافة إلى الانضمام إلى أربع اتفاقيات دولية رئيسة هي الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري عام ١٩٩٧م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠م واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة عام ١٩٩٧م والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الطفل .

وفي الاتجاه ذاته انضمت المملكة إلى خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهما الاتفاقيتان ١٠٥ و ٢٦ الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري وذلك منذ عام ١٩٧٨م والاتفاقيتان ١٠٠ و١١ الخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف عام ١٩٧٨م ثم الاتفاقية رقم ١٨٢ الخاصة بمنع تشغيل واستخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١م وتحفظت على بعض الأحكام المخالفة للشريعة الإسلامية من تلك الاتفاقيات .

وعلى المستوى الإقليمي انضمت المملكة إلى " إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام" الصادر عن مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠م كما انضمت إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية الذي عقد في تونس عام ٢٠٠٤م .

وعلى مستوى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بالمملكة صدرت الموافقة على إنشاء أول هيئة حكومية للنهوض بحقوق الإنسان عام ٢٠٠٥م وبدأت عملها عام ٢٠٠٦م وقبلها صدرت الموافقة على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة التي تضم في عضويتها ٤١ عضواً بينهم ١٠ من النساء . وأسهم إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق بالإضافة إلى استقبال الشكاوى وتفقد أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين وفي تفاعل مع هذه الجهود أشادت هيئات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بانجازات أخرى لحكومة خادم الحرمين الشريفين تصب في حماية حقوق الإنسان منها إجراء انتخابات للمجالس البلدية عام ٢٠٠٥م وإنشاء هيئة الصحفيين السعوديين عام ٢٠٠٣م وإنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣م و دعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والتعايش السلمي بين الشعوب.

ونتيجة لتلك الجهود توج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله بجائزة ليخ فاليسا اعترافا بإنجازاته في المجال الخيري والإنساني وإسهاماته الفاعلة في الحوار بين أتباع الأديان والثقافات وبدء سلسلة من جولات الحوار الفكري حول كثير من قضايا المجتمع السعودي . وأثمر تزايد حجم اهتمام مجلس الشورى بقضايا حقوق الإنسان عن صدور القرار رقم ٨١/ ١١٧/د بتاريخ ١٤٢٥/٠٢/٢٢هـ بإسناد كل ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لجنة متخصصة هي لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان التي أصبحت عام ١٤٢٦هـ تسمى بلجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان في المجلس وتختص بالنظر فيما يحال إليها من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان كذلك الأنظمة ذات العلاقة واقتراحات تعديلها أو الإضافة إليها . وقد أشادت الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بتبني المملكة الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك من خلال هيئة متخصصة لمكافحة الفساد تتولى تنفيذ هذه الإستراتيجية ووضع برامج وآليات تطبيقها، كما قابلت المنظمات والهيئات الدولية بكثير من الثناء توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين لترحيل السجناء الأجانب إلى بلدانهم وفق مجموعة من الضمانات والإجراءات معتبرة أن ذلك التوجه يجسد قمة الضيافة ليس لحق السجين فحسب بل لذويه الذين يصعب عليهم زيارته .

كما ثمنت كثير من المنظمات الدولية والإقليمية نظام العمل والعمال والذي تم إقراره عام ٢٠٠٥م الذي ينظم حقوق العمال ويحفظها .

الأمير عبدالعزيز بن عبدالله يتسلم الجائزة من الرئيس البولندي السابق فاليسا

وانطلقت جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته

إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان العالمي للمرة الثانية

العيبان: مسؤوليتنا تضاعفت وماضون في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي

أن هذا الاختيار لم يكن ليتحقق لولا دعوات خادم الحرمين الشريفين إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب وسياسته الحكيمة التي عززت مكانة المملكة ودروها الحيوي والقيادي على المستوى الإقليمي والدولي

كشف رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان عن إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن القارة الآسيوية لفترة ثلاث سنوات جديدة وللمرة الثانية على التوالي.

وأكد رئيس الهيئة أن هذا الاختيار لم يكن ليتحقق لولا دعوات خادم الحرمين الشريفين إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب وسياسته الحكيمة التي عززت مكانة المملكة ودروها الحيوي والقيادي على المستوى الإقليمي والدولي واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل الناس، وبالشكل الذي يحفظ للمجتمعات خصوصياتها وقيمها الأخلاقية والثقافية تماشيا مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية.

وأضاف أن هذه السياسة أدت إلى تتابع الإصلاحات ومشاريع التطوير النوعية التي يتبناها خادم الحرمين الشريفين في المملكة خاصة ما يتعلق منها بالإصلاح والتطوير في المجالات السياسة والاقتصادية والقضائية والتعليمية وحقوق الإنسان.

وقال العيبان: إنه حتى على المستوى الدولي فمواقفه- حفظه الله- رائدة من القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.وأوضح الدكتور العيبان أن هذا الإنجاز يدين أيضا بالفضل لجهود المملكة المختلفة بقيادة خادم الحرمين لإحلال السلام في المنطقة، ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية، والتقريب بين الحضارات والأديان من خلال الحوارات البناءة، ولمواقف المملكة المدينة للإرهاب بكل صوره وأشكاله وللنجاحات الملموسة التي حققتها في مناهضته ومعالجة الفكر المتطرف، وحرصها على ترسيخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة ونبذ العنف والظلم والتمييز العنصري، وشجبها لمحاولات إشاعة التعصب وكراهية الغير وازدراء عقائدهم والتحقير لها، ولإسهاماتها المادية لدعم التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي كركيزة مهمة لبناء المجتمعات وتعزيز حقوقها، فضلا عن وفاء المملكة بمسؤولياتها في هذا المجال ومشاركاتها الفعالة في أنشطة المجلس ودعم الآلية التي أنشأها.

وفي الختام أكد الدكتور العيبان أن اختيار المملكة لهذا المجلس مسؤولية أخرى تضاف إلى مسؤوليات خادم الحرمين الشريفين نحو الاستمرار في المساهمة العملية في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكراهية والتمييز وازدراء الشعوب والأديان، وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم. وأضاف العيبان أن انتخاب المملكة دليل على مكانتها الدولية وقناعة المجتمع الدولي بما تقوم به من جهود لدعم حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فالمملكة كعضو ناشط في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل الناس وبالشكل الذي يحفظ للمجتمعات خصوصياتها وقيمها الأخلاقية والثقافية المنسجمة مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، وملتزمة بكل ما من شأنه ضمان وتعزيز وتطوير هذه الحقوق.

وقال العيبان إن الهيئة قامت بوضع استراتيجية وخطة لعملها بما في ذلك دراسة فتح فروع ومكاتب لها في مناطق المملكة ومحافظاتها، والقيام بزيارة العشرات من السجون ودور التوقيف. كما قامت برصد الملاحظات ومعالجة وتحسين الكثير من الأمور، إضافة لإعداد خطة متكاملة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ورفعها إلى المقام السامي تمهيدا لإقرارها والبدء في تنفيذها.

وأضاف أن الهيئة أصدرت عددا من المطبوعات التي تعرف بحقوق الإنسان ومن أبرزها كتيب "ثقافة حقوق الإنسان في المملكة"، وكتيب "حقوق الأيتام واللقطاء في الإسلام".

ثقافة حقوق الانسان

الطريق نحو نشر ثقافة حقوق الانسان

كان الى وقت قريب الفكر الأكاديمي هو المسيطر على طبيعة العمل في مجال حقوق الإنسان وهذا مبرر، كون هذا العمل كان محصورا في أوساط النخب من المثقفين والساسة والذين يتعاملون معه على أنه مجرد بنود قانونية معزولة عن الواقع، وهو مازاد و للأسف من حجم الفجوة بين المفهوم وحامليه من جهة، والواقع المعاش من جهة ثانية ، والثابت تاريخيا ان رجالات الفكر خصوصا والمثقفين عموما لهم اليد الطولى في تحريك سواكن المجتمع وثوابته، وفي تهيئة التربة الملائمة لزراعة الأفكار المتعلقة بثقافة حقوق الإنسان وكيفية التعاطي معها برؤى حديثة تحقق العدل وتقضي على التمييز، الا أن ذلك كان مشروط بالانفتاح على جميع أطياف المجتمع ، لمعرفة مدى ملائمة هذا الفكر لهذا المجتمع.

إن ثقافتنا السائدة بما تحمله من عادات وأعراف وأنماط تفكير وقيم وعقائد وسلوكيات، نجدها نابعة من الحقوق الأساسية الثلاث وهي الحق في الحياة والحق في المساواة والحق في الحرية و هي الحقوق التي ساهمت في تأسيس البنية الفلسفية لحقوق الإنسان. ومما تجدر الإشارة إليه ان طرح مصطلح ثقافة حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة رمي ثقافتنا برمتها، بل يأتي تأصيل للمفاهيم الغائبة عنها وتوضيح دلالات هذه الثقافة وامتداداتها، لتكوين وجهة نظر جديدة حيال قضايا هذا المجتمع والتي تتماشى مع متغيرات العالم، للوصول إلى الحياة الأفضل والأكثر سعادة كما انه الدافع لتناول موضوع وسائل وآليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في ثقافتنا السائدة، حتى لا تكون المفاهيم والمصطلحات الحديثة قصر على تعابير هامشية، لتزيين الخطابات السياسية والمقالات الفكرية و الأعمال الأدبية ، والملاحظ في وقتنا الحاضر أن هناك التزام أدبي بين الدول لتطبيق وتنفيذا الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان وكما أصبح القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان حقيقة وصار إلى التطبيق اقرب منه إلى التنظير.

المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
Nshr1@yahoo.com

العنف الأسري

يكسر جدار الصمت

هل أصبح العنف الأسري ظاهرة تستحق الوقوف والتأمل والدراسة؟. الأرقام والإحصائيات، تؤكد ذلك. غير أن السؤال الذي يبرز إذا ما عرفنا إجابة السؤال الأول. هل العنف الأسري، كان من السلوكيات المسكوت عنها، وساهمت وسائل الإعلام في إبرازه والتحدث عنه، أم أن الضغوط الاجتماعية والمادية هي التي أفرزت كل ذلك؟. في كل الأحوال، الواقع المجتمعي الذي يعطي الرجل الحق المطلق في التعامل مع النساء والأطفال، كرس هذه السلوكيات وعزز حضورها، وهو ما يؤكده مختصون، درسوا العنف الأسري أخيرا. شريحة واسعة في الأطفال والنساء، باتوا يفضلون العيش في دور الرعاية الأسرية والاجتماعية، محتضنين آلامهم وأحزانهم، وأصبحت صدورهم تخفق بالحقد والكراهية لكل من يعيش خارج هذه الدور، بعد أن أصبحت ملاذهم الآمن وبيتهم الكبير.

ذكريات العذاب والحرمان الجسدي والعاطفي، الذي لم تتورع بعض الأسر في تلقينها لأبنائها كلما وجدت المبرر مهما كان تافها، وفي معظم الأحيان مختلقا لا أساس له من الصحة، جعلت المعنفين يضلون طريق الحب، ويعيشون في مفترض يحلمون به وواقع جلد كل مافيهم من أحاسيس إنسانية، جعلهم ينتظرون التشفي في أفراد مجتمع صد عن شكواهم السمع وأشاح عنهم بالنظر.

صور متعددة تقدمها الصحف يوما بعد آخر لأطفال ونساء رمتهم أقدارهم أمام أيدي باطشة وقلوب لاتعرف الرحمة، اتخذت عدة أشكال لإيذاء وتعنيف الحلقة الأضعف، بشكل تعدى حدود المعقول يستدعي تدخل الجهات المختصة لإحداث برامج وقوانين حازمة للحد من هذه الظاهرة التي تهدد بتفكيك الروابط الأسرية وانعدام الثقة وتلاشي الشعور بالأمان.

وفقا لإحصائيات وزارة الداخلية، فإن حالات العنف الأسري شكلت ٨٢ في المائة من حوادث عام ١٤١٨هـ في منطقة الرياض فقط أي بما يعادل ١٤٠٦ حالات إعتداء، وخلال السبع سنوات الماضية من عام ١٤١٥هـ بلغت حالات العنف ٤٥٢٨ حالة بزيادة ٤٠٠ في المائة، فيما بلغت الحالات التي استقبلتها مدينة الملك عبد العزيز الطبية العام الماضي ٤٦ حالة تضررت من العنف الأسري. وأشار استطلاع حول تحقير الطالبات في المدارس إلى قيام بعض المعلمات بتصرفات لاتليق بمكانتهن التربوية، كإجبار الطالبة على تعليق ورقة تحقيرية على مريولها خلال وقت الفسحة ليراها بقية الطالبات، فضلا عن خلع أحذية الطالبات وإلزامهن بتنظيف جدران المدرسة. وحملت الدكتورة العقيل، المعلمات مسؤولية التبليغ عن حالات العنف التي يصردنها في المدارس، أو تلك التي تظهر آثارها على الطالبة.

وخلال العام الماضي فقط، استقبلت مدينة الملك عبد العزيز الطبية، ٦٤ حالة عنف أسري، أحيل منها ١٨ حالة للخدمات القانونية، وأثبتت ٤٠ حالة عنف، شكل منها العنف الجسدي ١٩ حالة أي ما يعادل ٤٧ في المائة، وبلغت حالات الاعتداء الجنسي خمس حالات بنسبة ١٣ في المائة، وحالات الإهمال ١٣ حالة مثلت ٣٢ في المائة من الحالات، فضلا عن الإيذاء العاطفي الذي بلغ ثلاث حالات بمايعادل ٨ في المائة.

وأشارت مديرة البرنامج الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف، إلى ارتفاع حالات العنف الأسري خلال السنوات الماضية، حيث تجاوزت في العام الواحد ثمانين حالة بينما لم تتجاوز في السابق الحالتين فقط.

وأضافت أن الوعي الحقوقي وعدم الصمت على حالات العنف الأسري ساهمت في مساعدة وإنقاذ الكثير من المعنفين أسريا.

و أفادت أن البرنامج الأسري الوطني يهدف إلى تفعيل التواصل بين الجهات الأمنية والقضائية، لاسيما أننا نواجه صعوبة في متابعة بعض الحالات، ونسعى لجعل البرنامج مرجعا لكافة قضايا العنف الأسري من خلال توفير المعلومات عن الحالات المحالة للقضاء.

ولفتت إلى أن البرنامج يحيل الحالات المعنفة إلى الجهات الأمنية التي تحولها إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لتوجيهها للقضاء للبت فيها، وبالرغم من أن البرنامج يعد الحلقة الأولى في إحالة الحالات إلا أنه لايعلم عن حيثيات القضية عن الحالة المحالة للقضاء.

واعتبرت فصل الشتاء من أكثر الأوقات التي يتلقى فيها البرنامج بلاغات عن العنف الأسري، لتجمع العائلة بشكل دائم تحت سقف واحد مما يخلق حالة من الضغط على أفرادها فتقع حالات العنف.

وأشارت إلى أن البرنامج يلزم الشخص المعنف بعقوبة، تتضمن الالتزام بالعلاج النفسي والتأهيل العلاجي النفسي، وفي

ارتفاع حالات العنف الأسري خلال السنوات الماضية، حيث تجاوزت في العام الواحد ثمانين حالة بينما لم تتجاوز في السابق الحالتين فقط

صور متعددة تقدمها الصحف يوما بعد آخر لأطفال ونساء رمتهم أقدارهم أمام أيدي باطشة وقلوب لاتعرف الرحمة، اتخذت عدة أشكال لإيذاء وتعنيف الحلقة الأضعف

حالة عدم تجاوبه يرفع بأمره إلى الجهات الأمنية لكتابة تعهد والالتزام بتنفيذ العقوبة ١٠٠ في المائة.

من جانبها أوضحت رئيسة قسم الخدمة الاجتماعية في الرياض بداء العليان، أن سكن النهضة الخيري الإيوائي يتكون من عدة شقق مهيأة لاحتضان بعض الحالات المعنفة أسريا فقط، وذلك بعدما لاحضنا أن الشرطة تحيل للسكن أي امرأة تدعي تعرضها للعنف دون التحقيق معها، فضلا عن قيام بعضهن بضرب أجسادهن لدخول الدار رغبة في الخروج من منزل عائلتها، لذلك اشترطنا إحضار تقرير طبي يثبت الإيذاء الجسدي على الحالات التي تدعي تعرضها للعنف ليكون الوضع في الدار أكثر تنظيما.

وعن دور دار الإيواء التابع للشؤون الاجتماعية في احتضان المعنفين أسريا، أشارت إلى أن سكن النهضة يستقبل حتى حالات العنف التابعة للشؤون الاجتماعية على مدى ٢٤ ساعة.

وأضافت أن السكن يستقبل الحالات المعنفة المحولة من مراكز وأقسام الشرطة، وإمارة المنطقة، والجهات الحكومية التي يتم استقبال حالاتها بخطاب رسمي موجه لإدارة الجمعية، وتعبئة النموذج المخصص لذلك.

وقالت «إن الجمعية تحصر حالات العنف الأسري التي يتم إيوائها في الإسكان لإيجاد قاعدة بيانات لكل مشكلة وعمل الدراسات الاجتماعية لكل حالة على حدة وفتح ملف اجتماعي لكل حالة، وإخضاع المعنفين إلى الفحص الطبي لإثبات العنف والإيذاء من خلال التقارير الطبية، وبعد تأهيل الحالات يتم تسليمها لأسرها بعد توقيعها على محاضر استلام والتعهد بتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعنفين، كما تقدم الرعاية الاجتماعية من خلال الفرق المشكلة الدعم المعنوي والنفسي والصحي للحالات المعنفة، ومتابعة أوضاعها بشكل دوري، وتقديم الاستشارات القانونية والتشريعية التي تساهم في حل مشاكلها، وتسهيل إجراءات الأوراق الثبوتية لها.

محاميات للعنف الأسري

الظاهرة التي تفشت في مجتمعنا بشكل مخيف، أوجدت محاميات مختصات للترافع عن المعنفين أسريا.

وأوضحت رئيسة جمعية حماية في محافظة جدة الدكتورة إنعام ربوعي، أن العديد من المحاميات ترافعن في ٤٠ قضية عنف أسري، وكسبن ٦٠ قضية.

آبـــاء وأمهات مرضـى خلف العنف الأسري

يعرف مختصو علم الاجتماع العنف الأسري، بالسلوك المكتسب الذي يتعلمه الفرد خلال أطوار تنشئته الاجتماعية، ويؤثر على السلوك الشخصي بشكل عام. وتشير الدراسات والإحصائيات المختصة إلى أن ٩٧ في المائة من حالات العنف الأسري يقف خلفها الرجال، وأكثر من ٥٠ في المائة من هذه الحالات تقع على النساء، ولكن في حالة وجود الطفل يكون هو المتضرر الأول من حالات الإيذاء والعنف. وأشارت إخصائية علم الاجتماع هدى العساف إلى أن العنف الأسري يتخذ عدة أشكال تتمثل في تزويج البنات دون رضاهن، وحرمانهن من مواصلة تعليمهن، وتطليق الزوجة دون رغبة منها، وضرب الأطفال والزوجات بشكل مبرح، والاعتداء الجنسي على القاصرات، والتحريض على الفسق والفجور. وأضافت، أن الشخص الذي يتعرض للعنف الأسري سيمارس ذات النهج الذي اتخذ ضده، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وانعدام الثقة، وتلاشي الإحساس بالأمان، وربما تصل الحالة إلى درجة تلاشي الأسرة، مما ينعكس سلبيا على المجتمع بتفكيك نواته، وتهديد سلوكياته، وتحويلها للأسوأ. وتعتبر استشارية طب الأسرة والمجتمع في مديرية الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة الدكتورة زينب أبو رزيزة، العنف أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، مما يترتب عليه تحديد الأدوار، ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع.

وأضافت، أن الأمراض النفسية والاجتماعية لدى أحد الزوجين، وبعض الدوافع الذاتية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية تساهم بشكل كبير في وقوع حالات العنف الأسري، الذي يتسبب بدوره في نشوء العقد النفسية التي قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية أو سلوكيات عدائية أو إجرامية. ويرى العديد من المختصين النفسيين والباحثين الاجتماعيين إمكانية الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال تكثيف التوعية على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع بالعنف الأسري، وكيفية التعامل معه، ومراقبة سلوك الأبناء وطبيعة علاقاتهم الشخصية، ووضع قوانين رادعة تتضمن التأكيد على الحقين الخاص والعام، لأن العنف الأسري لا يؤذي صاحبه فقط، بل يضر المجتمع كله، وإنشاء دور حماية يمكن للمستضعفين اللجوء إليها، بحيث تكون مؤهلة تأهيلا علميا، وإقامة دورات تأهيلية للشباب المقدمين على الزواج، وتعريف الأطفال والنساء بحقوقهم، وكيفية اللجوء إلى الحماية إذا تعرضوا لأي عنف أسري.

شكر رئيسة البرنامج الأميرة صيتة ونائبتها الأميرة عادلة
سماحة المفتي العام يثمن جهود المملكة للحد من العنف الأسري

ثمن سماحة المفتي العام ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ الجهود والخطوات التي اتخذتها المملكة للحد من العنف الأسري وقال سماحته :

" إننا في هذه البلاد المباركة نلمس الجهود المباركة والإنجازات العظيمة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للقضاء على العنف الأسري، ومعالجة آثاره، وحل مشاكله وتلقي البلاغات عن ذلك، وتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية لضحايا العنف الأسري، ومتابعتهم وحمايتهم مستقبلاً بالتنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية والحقوقية، وإقامة الندوات والمحاضرات التي تعنى بتقديم الحلول المناسبة لقضايا العنف الأسري، وبيان أضراره، وتوعية الناس بأهمية الأمان الأسري وفوائده، وفي طليعة ذلك ما تكرم به خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – من إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني تحت إشراف الشؤون الصحية بالحرس الوطني، فجزاه الله على هذا العمل المبارك، ودعمه السخي له، وعلى ما يقدمه للإسلام والمسلمين في جميع المجالات أعظم الجزاء وأوفره، ورفع منزلته في الدنيا والآخرة، وبارك له في ماله، وعمره، ووقته، وأعماله، وأقواله " . ومن جانب آخر قدم سماحته شكره وتقديره لصاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز آل سعود، رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، ونائبتها صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود والى العاملين معهم في هذا البرنامج ، ودعا سماحته المولى عز وجل أن يجزيهم على هذا الجهد المبارك، والإنجاز العظيم، والدعم المتواصل أحسن الجزاء وأوفره، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم يوم لقائه، وأن يمدهم بعونه وتوفيقه، ويعينهم على أداء هذه الأمانة العظيمة، والمسؤولية الكبيرة بما يرضي الله تعالى . جاء ذلك في كلمة تناول فيها موضوع العنف الأسري وما يتوجب أن تبنى عليه العلاقات الأسرية من مودة ورحمة وذلك استجابة من سماحته لتوصيات لقاء الخبراء الوطني الثاني حول العنف الأسري الذي أقيم نهاية الشهر الماضي في الرياض وبين سماحته في كلمته أن العنف الأسري وأشكاله تعددت في هذا العصر وازدادت ضراوة وعنفاً بسبب جهل وحماقة مرتكبيه ، أو حب التسلط، وقلة الوازع الديني، وزيادة الضغوط النفسية والمادية، وكثرة مشاكل الحياة، وإرادة التشفي والانتقام، ونتيجة من نتائج العولمة الضارة، والتأثر بمشاهدة القنوات الفاسدة، وتقليد ما يشاهد فيها من العنف، والإجرام والسلوك العدواني الناتج عن العنف الأسري تختلف درجته وأنواعه، فقد يكون إيذاءً بدنياً، أو معنوياً، أو مالياً، أو إشارة، وقد يكون إيذاءً جنسياً. مشيرا الى أن العنف الأسري والسلوك العدواني، واستعمال القوة بغير حق ضد أفراد الأسرة أو غيرهم محرم شرعاً، ويتنافى مع تعاليم الإسلام السمحة، ومثله العليا التي تدعو إلى الرفق، والسماحة، والرحمة ، مضيفا إلى أن العنف الأسري قد يكون من أكبر الكبائر، ومن الفواحش العظيمة خاصة إذا ترتب عليه إزهاق الروح، أو ذهاب العقل، أو كان القتل فيه متعمداً، أو ترتب عليه ارتكاب فاحشة الزنا واللواط، أو عقوق الوالدين ولو كان شيئاً يسيراً، أو ترتب عليه قطيعة الرحم . ودعا سماحته إلى الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في معاملته لزوجاته، وأولاده، والتأسي بأخلاقه وآدابه،والتحلي بالرفق والحلم والرحمة والمحبة وترويض النفس على الصبر، وتحمل الأذى من قبل الزوجة، والزوج، والأولاد، والأب، واحتساب الأجر عند الله في ذلك، واختيار الزوجة الصالحة التي تربت في بيئة صالحة، فالأم هي الخلية الأولى في بناء الأسرة، فهي التي تبني الأجيال، وتعد شباب المستقبل، وهي المحضن الأول للطفل الذي يتعلم منها اللغة، والعادات، والأخلاق .

الأعضاء المؤسسون

المعلومات الشخصية:

. الاسم : نورة عبد الرحمن علي اليوسف.

– تاريخ الميلاد: ٢٥-٩-١٩٧٨هـ

. الحالة الاجتماعية: متزوجة .

المؤهلات العلمية:

– دكتوراه اقتصاد جامعة سري surrey / المملكة المتحدة

– وكيلة قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود ١٤١٩-١٤٢٤هـ.

– وكيلة قسم السياسة جامعة الملك سعود ١٤٢٠-١٤٢٤هـ

– مستشار غير متفرغ وزارة البترول ١٤١٩هـ – الحاضر

– مستشار غير متفرغ في مجلس الشورى.

عضوية المجالس والجمعيات:

مجلس ادارة أصدقاء السعودية

جمعية الاقتصاد السعودية

منتدى البحوث الاقتصادي للدول العربية وإيران وتركيا

عضوه في مؤسسة الفكر العربي

الجمعية الدولية للطاقة

الجمعية الاقتصادية الأوروبية

المؤتمرات والندوات:

مشاركة في لقاء دافوس للمنتدى الاقتصادي العالمي السنوي٢٠٠٢

مشاركة في مهرجان " أصيلة المغرب العربي " .

منتدى الاقتصادي العالمي في جنيف ٨-٩ سبتمبر ٢٠٠٢م

مشاركة في جلسة دور المرأة في التنمية في المملكة العربية السعودية"

منتدى للبحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا

المؤلفات والأبحاث:

– اليوسف (٢٠٠١) " الطلب على النفط في الصين"مجلة العلوم الإدارية المجلد ١٤ ، العدد ١ ، جامعة الملك سعود.

– اليوسف (٢٠٠٣) "تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون" مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الإمارات العربية.

– اليوسف (٢٠٠٢) " مستقبليات وخيارات الطاقة" مجلة بحوث اقتصادية عربية" السنة ١١،

تعني هذه الزاوية بنشر السير الذاتية وأهم الانجازات والجهود للأعضاء المؤسسين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

هيئات و منظمات

جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، منظمة مستقلة غير حكومية ، غير هادفة للربح ، أسسها مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان ، وأشهرت فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٩، بغرض تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على تنقية البنية التشريعية المحلية من القوانين التي لا تتلاءم مع الدستور المصري ، أو مع ما صادقت عليه الحكومة المصرية من اتفاقيات ومعاهدات دولية تخص حقوق الإنسان من خلال:-

– القيام بدراسات مختلفة حول مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الديموقراطي والقوانين الناظمة لعمل المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى البحوث القانونية المتخصصة.

– تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل المختلفة حول موضوعات "الديموقراطية والمجتمع المدني"

– إصدار نشرة إخبارية دورية وكراسات دعائية

– تقديم أعمال الدعم والمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وفق برامج العمل القانونية المتخصصة

– القيام ببعثات البحث الميداني وتقصى الحقائق

– الحملات ..... الخ.

تعتمد جمعية المساعدة القانونية فى موقعها علي الفيديو والبيانات والتقارير واستخدمت قائمة الايميلات لنشر رسالتها.

كما استفادت من التقنيات الحديثة للانترنت ولكن بشكل سلبي حيث عملت كوسيط لتوصيل الرسالة الإعلامية لموقعي العربية والجزيرة للجمهور من خلال وضع شريط الأخبار الخاص بهم علي موقع الجمعية.

وقد اكد الأستاذ طارق خاطر المتحدث باسم الجمعية خلال ورشة العمل التي عقدتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان لعرض النتائج الأولية للدراسة خلال شهر ابريل ان موقع جمعية المساعدة القانونية أنشئ بشكل عفوي بدون تخطيط مسبق أو وعي بأهمية الانترنت ويعمل الموقع علي تغطية أنشطة الجمعية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان و تقديم المساعدة و الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

كما يعمل بشكل أساسي باللغة العربية وعندما تتوفر السيولة المالية في بعض الأحيان تتم ترجمة بعض الأخبار او التقارير الهامة التي توضح وجهة نظر الجمعية.ويعتمد الموقع علي الجهد التطوعي من أعضاء مجلس الإدارة.

مكتبة حقوق

حقوق الإنسان مفاهيم أساسية

ساهم في إعداد هذا الكتيب العديد من الخبراء والنشطاء الحقوقيين وعلى رأسهم:

محمود قنديل ، نزار عبدالقادر. محمود عبدالفتاح ،سالي سامي ،جمال عيد

يهدف إلى طرح صورة مبسطة وشارحة لماهية حقوق الإنسان ونشأتها ومصطلحاتها الأساسية وتعريف بنماذج وأمثلة لبعض المؤسسات الحقوقية المصرية والعربية والدولية العاملة و مجال عملها في حقوق الإنسان.

فضلا عن ذلك ، فهو يحاول الإجابة عن العديد من التساؤلات التي يطرحها المهتمون والمتطوعون عن حقوق الإنسان ، كما يحاول تفنيد ما يشاع عن المؤسسات الحقوقية والنشطاء العرب ، وتنقية ما لصق بها من أقاويل ومزاعم عبر العديد من حملات التشهير ، سواء من بعض الصحف الصفراء أو الحملات الحكومية أو من خلال نقص المعلومات المتوفر عنها.

الإعلان الخاص بحقوق المعوقين

الإعلان الخاص بحقوق المعوقين

إن الجمعية العامة، إذ تذكر العهد الذي قطعته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علي أنفسها، بموجب الميثاق، بالعمل جماعة وفرادى، وبالتعاون مع المنظمة، علي تشجيع رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة ظروف تتيح التقدم والنماء في الميدان الاقتصادي والإجماعي، وإذ تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبمبادئ السلم، وكرامة الشخص البشري وقيمته، والعدالة الاجتماعية، المعلنة في الميثاق، وإذ تشير إلي مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل، والإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا، وكذلك المعايير التي سبق إقرارها للتقدم الاجتماعي في دساتير واتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من المنظمات المعنية، وإذ تشير كذلك إلي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢١ (د٥٨-) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٧٥ بشأن الوقاية من التعويق وتأهيل المعوقين، وإذ تنوه بأن إعلان التقدم والإنماء في المجال الاجتماعي نادي بضرورة حماية المعوقين، جسمانيا وعقليا وتأمين رفاهيتهم وتأهيلهم، وإذ تضع نصب عينيها ضرورة الوقاية من التعويق الجسماني والعقلي وضرورة مساعدة المعوقين علي إنماء قدراتهم في أكبر عدد من ميادين النشاط المتنوعة، وضرورة العمل قدر المستطاع علي إدماجهم في الحياة العادية، وإذ تدرك أن بلدانا معينة لا تستطيع، في المرحلة الحاضرة من نموها، أن تخصص لهذه الغاية سوي جهود محدودة،

تصدر رسميا هذا الإعلان بشأن حقوق المعوقين، وتدعو إلي العمل، علي الصعيدين القومي والدولي، كيما يصبح هذا الإعلان أساسا مشتركا لحماية هذه الحقوق ومرجعا موحدا لذلك،

١. يقصد بكلمة "المعوق" أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية و/أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية.

٢. يتمتع المعوق بجميع الحقوق الواردة في هذا الإعلان، ويعترف بهذه الحقوق لجميع المعوقين دون أي استثناء وبلا تفرقة أو تمييز علي أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو بسبب أي وضع آخر ينطبق علي المعوق نفسه أو علي أسرته.

٣. للمعوق حق أصيل في أن تحترم كرامته الإنسانية وله، أيا كان منشأ وطبيعة وخطورة أوجه التعويق والقصور التي يعاني منها، نفس الحقوق الأساسية التي تكون لمواطنيه الذين هم في سنه، الأمر الذي يعني أولا وقبل كل شئ أن له الحق في التمتع بحياة لائقة، تكون طبيعية وغنية قدر المستطاع.

٤. للمعوق نفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها سواه من البشر، وتنطبق الفقرة ٧ من الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا علي أي تقييد أو إلغاء للحقوق المذكورة يمكن أن يمس المعوقين عقليا.

٥. للمعوق الحق في التدابير التي تستهدف تمكينه من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي.

٦. للمعوق الحق في العلاج الطبي والنفسي والوظيفي بما في ذلك الأعضاء الصناعية وأجهزة التقويم، وفي التأهيل الطبي والاجتماعي، وفي التعليم، وفي التدريب والتأهيل المهنيين، وفي المساعدة، والمشورة، وفي خدمات التوظيف وغيرها من الخدمات التي تمكنه من إنماء قدراته ومهاراته إلي أقصي الحدود وتعجل بعملية إدماجه أو إعادة إدماجه في المجتمع.

٧. للمعوق الحق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وفي مستوي معيشة لائق، وله الحق، حسب قدرته، في الحصول علي عمل والاحتفاظ به أو في مزاولة مهنة مفيدة ومربحة ومجزية، وفي الانتماء إلي نقابات العمال.

٨. للمعوقين الحق في أن تؤخذ حاجاتهم الخاصة بعين الاعتبار في كافة مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٩. للمعوق الحق في الإقامة مع أسرته ذاتها أو مع أسرة بديلة، وفي المشاركة في جميع الأنشطة الاجتماعية أو الإبداعية أو الترفيهية. ولا يجوز إخضاع أي معوق، فيما يتعلق بالإقامة، لمعاملة مميزة غير تلك التي تقتضيها حالته أو يقتضيها التحسن المرجو له من هذه المعاملة. فإذا حتمت الضرورة أن يبقي المعوق في مؤسسة متخصصة، ويجب أن تكون بيئة هذه المؤسسة وظروف الحياة فيها علي أقرب ما يستطاع من بيئة وظروف الحياة العادية للأشخاص الذين هم في سنه.

١٠. يجب أن يحمي المعوق من أي استغلال ومن أية أنظمة أو معاملة ذات طبيعة تمييزية أو متعسفة أو حاطة بالكرامة.

١١. يجب أن يمكن المعوق من الاستعانة بمساعدة قانونية من ذوي الاختصاص حين يتبين أن مثل هذه المساعدة لا غني عنها لحماية شخصه أو ماله. وإذا أقيمت ضد المعوق دعوى قضائية وجب أن تراعي الإجراءات القانونية المطبقة حالته البدنية أو العقلية مراعاة تامة.

١٢. من المفيد استشارة منظمات المعوقين في كل الأمور المتعلقة بحقوقهم.

١٣. يتوجب إعلام المعوق وأسرته ومجتمعه المحلي، بكل الوسائل المناسبة، إعلاما كاملا بالحقوق التي يتضمنها هذا الإعلان.

كاريكاتير

المملكة.. الثالثة عربيا في معدلات الطلاق

القاهرة - حقوق

تصدّرت مصر المرتبة الأولى فى أعلى معدلات الطلاق على مستوى الدول العربية ، وجاءت الأردن فى المرتبة الثانية تلتها المملكة العربية السعودية فالإمارات والكويت ثم البحرين وقطر والمغرب. جاء ذلك فى المسح الذى قام به الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصرى وأعلنه فى تقرير رسمى أكد فيه أن هناك حالة طلاق تقع في مصر كل٥ دقائق، و٣٣٪ من حالات الزواج في القاهرة تنتهي بالطلاق واستأثرت الفئة العمرية من٢٥ إلى٣٠ عاما بأعلى نسبة طلاق. وعن أسباب الطلاق ظهر أن ٤٢ ٪ منها بسبب ضيق ذات يد ، و٢٥ ٪ بسبب تدخل الأهل، و١٢ ٪ للسلوك السيئ لأحد الزوجين، بينما ٦,٥ ٪ من حالات الطلاق جاء بسبب تحريض أهل الزوج و٥,٣ ٪ لتحريض أهل الزوجة.

وكشفت الدراسة أن الاتجاه للطلاق يبدأ عند الرجل أولاً، أما المرأة فيتأخر تفكيرها في الطلاق لأنها أكثر حرصاً على الزواج وتتقيد بنظرة المجتمع، ولا يخرجها عن حرصها إلّا سوء معاملة زوجها لها بشكل مستمر، أما تأخر الرجل في اتخاذ خطوة الطلاق فيرجع غالباً للتبعات الاقتصادية من مؤخر ونفقة.

نافذة

ثقافة حقوق الإنسان

نخطئ كثيرا حين نظن أن نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات حديثة العهد بها يكون بالتعليم التلقيني ودمجها في مناهج التعليم التي تشكو هي الأخرى من الترهل .. إن هذه خطوة ربما تجر إلى النفور منها وعدها عبئا جديدا يضاف إلى الأعباء التي تثقل كاهل الطالب والطالبة دون جدوى واضحة أو ظاهرة .. وهي تكرار لخطئنا الغريب بإقرار التربية الوطنية مادة دراسية جديدة فوق رأس هذا الطالب ضمن نصوص جامدة يحفظها الطالب عن ظهر قلب ثم ينتظر منه بعد ذلك أن يكون محبا لوطنه ..!! إن مثل هذه القيم لا يمكن أن تصل إلى قلب الطالب أو الطالبة بمثل هذا الأسلوب البدائي .. بل إن لها شروطا واستحقاقات ينبغي أن يتمثلها الراغبون في نشرهذه الثقافة الحقوقية لينجحوا في زرع قيمها ومثالياتها لتتشربها النفوس دون قسر أو إكراه.. وإن من أولى هذه الشروط أن تربط ثقافة حقوق الإنسان بتأصيل شرعي حقيقي يجعلها شكلا من أشكال الدعوة إلى الله تعالى ومظهرا من مظاهر الرحمة الإيمانية العظيمة التي تعمر قلوب المسلمين تجاه إخوانهم المسلمين وتجاه بقية الخلق الذين يتفيؤون عدالة هذا الدين العظيم دون خشية ظلم أو حيف.. إننا بهذا الربط التأصيلي نقرب هذه القيم المباركة من فطرة الناشئة السوية ونجعلهم يحبونها صدقا وحقا .. ثم مع ذلك يجب علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا وذواتنا ومع أجيالنا في تمثل هذه القيم معهم ومع كل من يتعامل معنا .. إننا يجب أن نعترف بشجاعة أن فتياتنا ربما يرون أن بعض ناشطي حقوق الإنسان في كثير من الأحوال إنما يتخذونها سبيلا للشهرة أو المناصب العليا أو لفرض أجندة معين تخالف المجتمع برمته .. وربما يكون بعض هؤلاء الناشطين من أكثر الناس انتهاكا لحقوق الإنسان في بيوتهم وإداراتهم .. وهذا يجعل بينهم وبين ثقافة حقوق الإنسان بونا شاسعا.. ثم بعد هذا كله يمكن أن نستثمر القصة الإبداعية والعمل الدرامي والدورات التدريبية في إيصال هذه القيم.. لكن يتوج هذا كله تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على الشرع المطهر التي تشعر كل فرد أنه إنسان مكرم لايملك أحد أن ينتهك حقوقه أو يستهدفه في دينه أو خلقه أو ماله أو كرامته ..

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ..

د. حبيب بن معلا اللويحق

هيئة التحرير

حقوق
الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها
موقع الجمعية : www.nshr.org.sa
رمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

رئيس التحرير
د. حبيب بن معلا اللويحق
dr.habeeb.m@gmail.com

تصميم وإخراج / منافذ العصر - ٠٥٩٨٤٠٧٩٩٨
adel@mitc.com.sa

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي:
المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

فرع منطقة مكة المكرمة:
حي المحمدية - طريق المدينة النازل هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس ٠٢٦٢٢٢١٩٦ ٠٢٦٢٢٧٢٣٥ ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان:
هاتف ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ٠٧٣١٧٠٠٤٤ - فاكس : ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف:
سكاكا - حي العزيزية - هاتف ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦

فرع منطقة الشرقية: هاتف ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

مكتب العاصمة المقدسة: هاتف ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠٢٥٥٤٥٢١٢